الصدر منزعج من أمر القبض على الساعدي

مصدر كردستاني رفيع: لن نقبل برفع الحصانة عن النائب المستقل

عبّر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أمس عن موقف معارض بقوة لإجراءات أقدم عليها رئيس الوزراء نوري المالكي في الآونة الأخيرة وآخرها إصدار مذكرة قبض على النائب المستقل صباح الساعدي بشكوى من المالكي الذي دعاه الصدر إلى "التخلي عن سياسة الإقصاء للحفاظ على سمعة العراق". وذلك في أعقاب صدور أمر إلقاء القبض على النائب ، مشددا على أن هذه الأنباء تشير "لدكتاتورية جديدة، فنحن لا نريد صِداما ولا صَداما".

البرلمان العراقي يشهد حراكا ساخناً

□ بغداد / المدى

وقال الصدر رداً على استفتاء قدم له من احد أتباعه سئل فيه عن رأيه بشأن صدور أمر قضائي بإلقاء القبض على النائب الساعدي "نعم قد أزعجنا هذا الخبر كثيرا فأوجه كلامي إلى الأخ رئيس الوزراء. قد تبين لنا وبعد عدة قضايا، منها صدور أمر إلقاء القبض على الأخ صباح الساعدي وقبلها إقالة أو استقالة رئيس هيئة النزاهة وتصفية بعض الإعلاميين بمرأى من الحكومة، أن هذه الأنباء لدكتاتورية جديدة..فنحن لا نريد صِداما ولا صَداما".

وأضاف الصدر "أهيب برئيس الوزراء الكف عن هذه الأمور من اجل الحفاظ على سمعة العراق فالعمل السياسي مبني على الشراكة لا الإقصاء".

يذكر ان الصدريين امتنعوا امس الاول عن الإدلاء بموقف تجاه قضية رفع الحصانة عن النائب صباح الساعدي لحين ورود قرار من الهيئة السياسية في التيار، اذ قال النائب حاكم الزاملي حينها لـ"المدى" "ان المسألة تحتاج الى قرار داخل التيار الصدري وما ان نتفق على امر معين سوف نعلنه بعد ذلك"، الا ان زميله النائب عن التيار امير الكناني، وهو نائب رئيس اللجنة القانونية، عبّر عن وجهة نظره الشخصية بـ" يجب التصويت على رفع الحصانة عن اي نائب يكون في مواجهة القضاء بتهمة ليست كيدية عليه حتى يستطيع الدفاع عن نفسه وان الجهات التحقيقية بالتأكيد ستنصفه اذا كان بريئا".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب علي الشلاه قد اعلن امس الاول في مؤتمر صحافي، إن "مجلس القضاء الأعلى أصدر الاثنين الماضي مذكرة اعتقال بحق النائب الساعدي "بتهمة إهانة الحكومة والقذف والسب بحق رئيس الوزراء بدون أدلة"، مبيناً أن "المذكرة وصلت إلى مجلس النواب "لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الساعدي".

الى ذلك، اكد مصدر مقرب من رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني في تصريح خص به "المدى"، امس ان الكرد "سيقفون بكل حزم ضد محاولة ائتلاف دولة القانون رفع الحصانة عن النائب الساعدي وان هذا الامر سوف لن يحدث لان كلا من الكتل الكردستانية وائتلاف العراقية والصدريين يعرفون ان النائب الساعدي كان يهدف من تصريحاته الى خدمة المواطن العراقي، وانه اراد كشف حقيقة سياسة دولة القانون التي تحاول تكرس السلطوية المقيتة"، الا ان النائب الكردستاني، شريف سليمان قال لـ"المدى" امس "لم نناقش هذا الامر حتى اللحظة داخل البرلمان ولا في الكتل ونحن ننتظر الإجراءات الدستورية والقانونية ولا يجوز الحكم في القضية دون الاطلاع عليها بشكل مكثف". من جانبه، اكد محامي رئيس الوزراء في قضية مذكرة إلقاء القبض على النائب الساعدي "انه لا يمكن الطعن بدليل القضية من قبل الاخير" مبيناً ان "رفع الحصانة القانونية عن الساعدي يحتاج الى موافقة اغلبية النواب الحاضرين في جلسة مجلس النواب بغض النظر عن عددهم".

ونقلت وكالة "كل العراق" عن المحامي طارق حرب قوله" ان رئيس الوزراء نوري المالكي رفع الدعوى القضائية ضد النائب صباح الساعدي بصفته الشخصية وليس العمومية كرئيس للوزراء وقد تم تقديم الادلة الى المحكمة وهو القرص المدمج [CD] الذي تحدث فيه الساعدي قائلا مصير المالكي كمصير رئيس النظام السابق صدام حسين وألفاظ أخرى".

واضاف ان " المحكمة وبعد ان اطلعت على جميع الاوليات والالفاظ الموجودة في إفادة المشتكي قررت اصدار مذكرة قبض ضد الساعدي طبقاً لاحكام القانون لان التهمة من نوع الجناية وهي من الجرائم الجسيمة وقد تولت المحكمة مفاتحة مجلس القضاء الذي بدوره فاتح مجلس النواب لرفع الحصانة القانوني عن النائب طبقاً للمادة [٦٣] من الدستور". واوضح حرب انه " وفق هذه المادة من الدستور سيكون اجراء رفع الحصانة عن النائب صباح الساعدي بموافقة أغلبية النواب الحاضرين في الجلسة عند التصويت فإذا كان عدد الحاضرين على سبيل المثال [٢٠٠] نائب فإن موافقة ١٠١ من النواب سيكون كافياً لرفع الحصانة أي ليس باغلبية كافة اعضاء البرلمان وانما الحاضرون منهم في الجلسة " مبيناً انه " من غير الممكن الطعن بدليل القضية الذي هو القرص المدمج لان النائب قد أدلى باتهاماته امام وسائل الاعلام، فضلاً عن توثيقها بالقرص".

وأشار الى ان "في حال عدم رفع الحصانة فإن مذكرة القبض سيتم تنفيذها بعد انتهاء الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٤ حيث يتحول فيها النائب المشتكي عليه الى مواطن عادي بعد زوال صفته النيابية " لافتاً الى أن " الاجراءات المتخذة قد صدرت طبقاً للدستور ولاحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي".

وتابع ان " بإمكان النائب صباح الساعدي مراجعة المحكمة والدفاع عن نفسه وتوكيل محام حتى بدون موافقة مجلس النواب " داعياً الى " إشاعة ثقافة الاعتذار والتصالح بين مكونات الشعب العراقي والطبقة السياسية في العراق الجديد".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الترليونات ومخصصات الطلبة النائمة

اكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انه تم تأجيل مشروع رواتب الطلبة لاسباب ادارية روتينية في اروقة مجلس النواب العراقي. يوميا يصطدم فقراء هذا الوطن بارقام ترليونية من موارد النفط وعن زيادة في صادراته الى ملايين البراميل، في نفس الوقت الذي يزداد الفقراء فقرا وتخلق طبقة في المجتمع هي طبقة القطط السمان لن ندخل في دوخة الرأس هذه لكننا نود ان نسأل السادة في مجلس النواب، هل بامكانكم اذا لم يكلفكم طلبنا شيئا ان تقولوا لنا ماهي العوائق الادارية التي وقفت ضد مشروع منح "تفاليس" بلد نفطي الى طلبتنا الاعزاء. هل انتم الذين تريدون ان تبنوا لنا دولة عصرية وتعجزون عن مساعدة طلبة العلم والمعرفة بدل ان تسربهم ظروف الحياة القاسية الى الشوارع لبيع السكائر أو الانضمام الى جيش "الجنابر" العراقي.؟ ولماذا هذه العوائق الادارية والروتينية لم تقف حجرا امام سرعة اقرار مخصصاتكم وامتيازاتكم، من رواتب وحراسات واراضي وسفرات سريعة ومريحة.؟

عندما يتعلق الامر بمصالحكم لا شيء يقف امامها لاقوانين ولا دستور ولا احتجاجات شعبية ولا رأي مرجعية ولا خوف من ضمير، كل هذه المعوقات تفقد تأثيرها امام بريق الدراهم كما يقول الخلفاء المسلمون سابقا !!

مئات الآلاف من الطلبة في جامعاتنا ، الكثير منهم يعملون مساء في المطاعم والفنادق والمكاتب وعند اصحاب المحال لكي يستطيعوا ان يؤمنوا لانفسهم تكاليف الدراسة، في مهمة هي اقدس بكثير من المهمة التي لاتقومون بها برسم فضيحة ملايين بطاقات التزوير في الانتخابات التي كشفها السيد وزير التجارة، ففقدتم امام اعيننا حتى شرعية جلوسكم على مقاعد البرلمان فضلا عن الموقف الاخلاقي من تزوير ارادة الناخبين!!

استطيع ان اقسم اليمين ان اي نائب سوف لن يجيب، سوف لن يوضح لابطالنا الطلبة لماذا يضن عليهم مجلسهم الموقر "بتفاليس" ليس بسبب عدم توفرالاموال أو افلاس الخزينة بسبب الفساد المالي الفضائحي ، وانما بسبب اجراءات روتينية ادارية! هل هذا منطق بربكم .. بدينكم . باليمين الذي اديتموه من اجل خدمة هذا الشعب الذي ابتلي بكم؟

يوميا تعطوننا الدليل تلو الدليل على انكم لستم اهلا للاماكن التي انتم فيها ولا يشرف هذا الشعب ان تمثلوه، فالجميع ساخط عليكم، بما في ذلك المرجعيات الدينية التي ترفض حتى ان تلتقاكم ، وانتم اذن من طين واخرى من عجين ..

واني ادعو طلبتنا الاعزاء الى ان يفعلوا شيئا من اجل مصالحهم مادام المبلغ المخصص لهم ٥٠ مليار دينار.. حسب الناطق باسم وزارة التعليم العالي، افعلوا شيئا ايها الاحبة قبل ان تذهب حقوقكم وفلوسكم الى جيوب الحرامية !!

قانون النفط والغاز يهدد بتغيير خارطة التحالفات السياسية

أجهز على شهر العسل السياسي بين حلفاء الأمس

□ بغداد / حسام علي

أنهت مسودة قانون النفط والغاز حالة الاندماج السياسي والهدوء النسبي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والتي استمرت اكثر من عام ، واعادت الى واجهة الاحداث مجددا حالة التنافر والتنابز بالالقاب وتبادل الاتهامات بين الطرفين الحليفين ، لكن هذه المرة اخذت منحى اكثر شراسة من سابقاته حيث بدأ الكرد بالتلويح صراحة باعادة النظر في التحالفات السياسية التي ربطتهم مع القوى والاحزاب السياسية الشيعية منذ حقبة معارضة النظام السابق.

ويؤكد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي نية ائتلافه اعادة النظر في التحالفات السياسية اذا ما اصر أإتلاف دولة القانون على تمرير مطالب التحالف الكردستاني ويضيف " التحالفات السياسية بين القوى السياسية ليست مقدسة وتبنى على اساس المصالح والتوافق في الرؤى السياسية في ادارة البلاد، ولا يمكن لنا ان نرضى بالتفرد باتخاذ القرارات ويبدو ان ائتلاف دولة القانون مازال يصر على المضي بهذا النهج ولا يمكن لنا ان نقبل بذلك فاعتقد ان التفكير باعادة النظر بالتحالفات السياسية اصبح جديا في ظل التطورات الاخيرة"

الاختلاف الذي برز بين ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني يبدو دستوري المحتوى ويستند الى التوافق في تفسير مواد اوردها الدستور حيث يقول مقرر لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد قاسم "ان نص المادة الثانية عشرة بعد المئة من الدستور العراقي منح صلاحيات واسعة للمحافظات والاقاليم المنتجة للنفط بادارة وتطوير الثروة النفطية مع الحكومة الاتحادية، وهو الامر الذي انتزعته المسودة التي اقرت في مجلس الوزراء حيث ذهبت تلك المسودة الى تكريس الصلاحيات بشكل حصري بيد الحكومة الاتحادية" ويدور الخلاف بين القوى النيابية الرئيسة حول مسودتين اثنتين الاولى قدمت الى هيئة رئاسة مجلس النواب من قبل لجنة النفط والطاقة النيابية وتمت الموافقة عليها وادراجها ضمن جدول اعمال المجلس دون ان تقر من قبل مجلس الوزراء غير ان التحالف الوطني انسحب من الجلسة في حينها معترضا على المسودة المقدمة ما ادى الى الاخلال بالنصاب القانوني للمجلس وتأجيل القراءة الاولى ، قبل ان يسارع مجلس الوزراء الى تقديم مسودة ثانية اعدت من قبل خبراء في وزارة النفط وصوت عليها بالاغلبية داخل مجلس الوزراء. وتحصر (المادة ٦٠\ أ) من الدستور العراقي تقديم مشروعات القوانين بمنفذي السلطة التنفيذية وهما مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية فيما منحت (الفقرة ب) من المادة ذاتها الحق لعشرة نواب او اللجنة المتخصصة بتقديم مقترحات القوانين على ان تقر في مجلس الوزراء بحسب تفسير المحكمة الاتحادية العليا. ويرفض ائتلاف دولة القانون التفسير الدستوري الذي يذهب اليه التحالف الكردستاني ويصر على ان الحكومة الاتحادية هي المعنية بادارة الثروات النفطية وفق المواد مئة وعشرة ومئة واحدى عشرة من الدستور واللتين تنصان صراحة على ان الحكومة الاتحادية هي المسؤولة عن رسم السياسة الاقتصادية للبلد .

نائب رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الفياض اكد " ان ائتلاف دولة القانون لا يقبل بالتفريط بثروات الشعب ولا يمكن له ان يساوم على ما نص عليه الدستور حتى وان كلفه ذلك التفريط بحلفائه السياسيين، مضيفا ان لجنة النفط والطاقة اتفقت على اخضاع القانون الى بحث وحوار مستفيضين وهي بصدد الاعداد لجلسة استماع تضم خبراء في مجال النفط للتوصل الى صيغة قانونية ترضي جميع الاطراف و تكون بديلا للمسودتين المقدمتين الى مجلس النواب "

ووسط الخلاف الحاد بين الطرفين المتنازعين واصرار كل منهما على رؤيته على نحو لا سابق له ، يقف ائتلاف العراقية مستثمرا النزاع بين الحلفاء ويحاول مجتهدا مسك العصا من الوسط فموقفه حيال الأزمة النفطية لم يكن واضحا طيلة الفترة الماضية غير ان مراقبين يرون بأن العراقية تحاول استثمار النزاع سياسيا لنيل ما لم تنله عقب الانتخابات التشريعية الاخيرة والتي فازت بها بواحد وتسعين مقعدا، مستندة على بنود اتفاقية اربيل. مقرر مجلس النواب والنائب عن ائتلاف العراقية محمد الخالدي يبرر موقف ائتلافه الهلامي ويقول " العراقية تريد ان تكون عامل استقرار في البلد وتحاول التقريب بين وجهات النظر متى استدعى الامر ذلك، وهي تصر على احترام الدستور وتطبيق بنوده على نحو يضمن حقوق الشعب ويضيف ان العراقية لا ترضى ان تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية والعودة مجددا الى ترسيخ المركزية الادارية على نحو يخالف الدستور ولن ترضى ايضا ان تنزع الصلاحيات كاملة من الحكومة الاتحادية لكي تحافظ على هيبتها ووجودها وتتمكن من تنفيذ مهامها برسم السياسة العامة للبلد " .

فيما رحب النائب عثمان الجحيشي بنية التحالف الكردستاني بإعادة النظر في التحالفات السياسية وقال متفائلا " من الممكن ان يساهم تغيير التحالفات بانتاج حكومة اغلبية سياسية تكون اقوى من الحكومة الحالية ومن الممكن ايضا ان تلتقي مصالح الكرد مع مكونات العراقية، سيما وان مناطق نفوذ العراقية تجاور اقليم كردستان ومن الممكن ان تساهم في حل معضلة المناطق المتنازع عليها سياسيا، اضافة الى التقارب الكبير في الرؤى الذي بدا واضحا بين ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني خلال الفترة الماضية فكلاهما يصر ويتمسك بالدستور كمرجعية قانونية وباتفاقية اربيل كمرجعية سياسية ويسعيان معا الى الالتزام فيها وتنفيذ بنودها "

طرح سبق للعراقية وان رددته كثيرا قبل الاتفاق على تشكيل الحكومة لاستمالة الكرد الى جانبها .

ولم تقتصر الخلافات بين ائتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني على ادارة وتطوير الموارد النفطية ورسم سياستها فحسب بل تتعداها الى ماهو ابعد من ذلك حيث رفض التحالف الكردستاني اغلب المواد التي وردت في مسودة القانون المقدمة من مجلس الوزراء وابرزها آلية تشكيل المجلس الاتحادي للنفط والطاقة حيث تورد المسودة آلية تقضي باختيار رئيس ونائبين وثلاثة اعضاء من خبراء النفط والطاقة يتم ترشيحهم من قبل مجلس الوزراء وتتم المصادقة عليهم من قبل مجلس النواب فيما تمنح مسودة لجنة النفط والطاقة النيابية الحق لمجلس النواب بالترشيح والتصديق . كما يبرز الخلاف مجددا عند المادة التاسعة من مسودة الحكومة والتي منحت الحق الحصري بالاشراف على شركة النفط الوطنية لوزارة النفط ، دون تدخل الاقاليم والمحافظات المنتجة للنفط الامر الذي يخالف ماورد في مسودة اللجنة النيابية.

ويرى الدكتور علي الزبيدي الخبير في القانون الدستوري "ان الدستور العراقي وقع في هفوات عديدة بدأت تأتي على الاتفاقات والتحالفات السياسية تباعا حيث لم يوضح بشكل جلي الصلاحيات الحصرية والمشتركة بين الاقليم والمركز فمن المتعارف عليه في الدول التي تتبع النظام الفيدرالي حصر الصلاحيات السيادية مثل المنظومة الدفاعية والتمثيل الدبلوماسي ورسم السياسة الاقتصادية وادارة وتوزيع ثروات البلاد بيد الحكومة المركزية وترك الصلاحيات الادارية والتفصيلية بيد الحكومات المحلية غير ان الدستور العراقي تخبط بشكل واضح في تحديد صلاحيات المركز والاقاليم ،" ويرجع الزبيدي السبب في ذلك الى الشعور بالغبن من قبل ممثلي المكونات والقوميات والطوائف من السياسيين ومحاولة ضمان اكبر قدر ممكن من المكتسبات الدستورية، فضلا عن البيئة العشوائية وغير المستقرة التي كتب فيها الدستور حين ذاك ، كما حذر الزبيدي من مغبة الاستمرار في سياسة الهروب الى الامام وعدم الجدية في حسم الخلافات الاستراتيجية بين القوى السياسية الرئيسة كقانون النفط والغاز والمادة مئة واربعين الخاصة بالمناطق المتنازع عليها ، مضيفا ان الاستمرار في هذا النهج قد يترك اثرا تراكميا يصعب معالجته مع مرور الوقت، داعيا الى المضي بتعديل بعض بنود الدستور العراقي .

وتبرز الاشكالية الدستورية في تحديد الصلاحيات المشتركة والحصرية فيما يتعلق بادارة الثروة النفطية بارابع مواد دستورية تبدو وكأنها تناقض نفسها حيث نصت الفقرة أ من المادة مئة وعشرة من الدستور على ان " تختص السلطات الاتحادية بالصلاحيات الحصرية الاتية:-

رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. " وتدخل ادارة الثروة النفطية ضمن رسم السياسة الاقتصادية بحسب خبراء قانونيين " فيما يعود النص الدستوري على نحو متخبط ويوضح في المادة ١١٢ اولاً :. تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ونص المادة ١١٢ تشترط وجود جهة تضطلع بمهمة ادارة وتوزيع الثروة النفطية وتحديد حصة للاقاليم المتضررة وتوزيع الثروة النفطية بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني دون ان توضح تلك الجهة ، هل هي الحكومة المركزية ام حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة ، كما لم يوضح بحسب خبراء القانون ماهية الشراكة في ادراة الثروة النفطية بين الاقاليم والحكومة المركزية الامر الذي يحتاج الى تفسير من قبل المحكمة الاتحادية العليا والتي تتهم بالولاء الى القوى السياسية المتنفذة في بغداد وقد لا يقبل التحالف الكردستاني بتفسير المحكمة في الوقت الحاضر على الاقل .وكان قانون النفط والغاز قد

انابيب نقل النفط